

رقم الصادر: ١٨٢/م.ص  
بيروت، في: ٢٠٢١/٠٣/٠٨

## حضرة أمين عام مجلس النواب

**الموضوع:** قرض البنك الدولي المتعلق بشبكة الأمان الاجتماعي.

إشارة الى الموضوع المشار اليه أعلاه،

وعطفاً على مداوات اللجان المشتركة بخصوص قرض البنك الدولي المتعلق بشبكة الأمان الاجتماعي،

ويعد أن أعد السادة الوزراء المعنيين ملحقاً يأخذ بعين الاعتبار ملاحظات السيدات والسادة النواب خلال تلك المداوات،

ويعد أن وافق السيد رئيس مجلس الوزراء على الملحق الموقع من السادة الوزراء متبيناً مضمونه،  
نودعكم ريباً الملحق المتصل بمشروع القانون الرامي الى الموافقة على قرض البنك الدولي المتصل بشبكة الامان الاجتماعي والذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ منه.

للتفضل بالاطلاع والاستلام.

القاضي محمود مكيه

أمين عام مجلس الوزراء

## اتفاقية القرض: المشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الإجتماعي للإستجابة لجائحة كوفيد - 19 والأزمة الإقتصادية في لبنان

توضيحات وتعديلات من قبل الحكومة على أسئلة واستفسارات المجلس النيابي على إتفاقية القرض لدعم شبكة الأمان الإجتماعي. وسيتم مخاطبة البنك الدولي من قبل وزير المالية بهذه التوضيحات والتعديلات اللازمة لأصل مُقترح المشروع والمصادقة عليها من قبل البنك الدولي في لبنان. ستلتزم الحكومة بتطبيق جميع البنود الواردة في الورقة وسوف تكون هذه الورقة جزءاً من محضر اللجان المشتركة. إن دور المجلس النيابي الكريم هو مراقبة عمل الحكومة في مدى تطبيق البنود الواردة في الورقة. وقد تمت الموافقة على جميع بنود هذه الورقة من قبل رئيس مجلس الوزراء، وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم العالي، والبنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي.

**برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة:** الذي سيتولى إدارة توزيع بطاقات الكترونية مسبقة الدفع للمستفيدين مع مراقبة المعاملات المالية والتعامل مع الشكاوى المتعلقة بالبطاقات الإلكترونية (ملحق رقم 1: اقتراح برنامج الأغذية العالمي).

- بعد المفاوضات مع برنامج الأغذية العالمي تم الإتفاق في المرحلة الأولى من المفاوضات على تخفيض نسبة وحدة الدعم غير المباشر من 4 - 6.5 % الى 1 % والتي كانت ستدفع من قيمة التقديمات من المكونين الأول والثاني من الإتفاقية، وبنتيجة المفاوضات خلال الأسبوع الماضي تم تخفيضها الى 0.5% لتصبح 1,199,896 د.أ. مع تكاليف الدعم غير المباشر، وهذا المبلغ سيتم دفعه كهبة من البنك الدولي من برنامج صندوق التمويل الخاص بعملية الطوارئ للبنان (LSCPF) وليس من ميزانية القرض.

**ترشيح الدعم:** إن تصور الحكومة الأولي بموضوع ترشيح الدعم يركز بشكل أساسي على اعتماد البطاقة التمويلية التي تؤمن مبلغاً من المال لعدد من العائلات الأكثر حاجة على مدى سنة بما يتماشى مع ما سيتم دفعه بموجب القرض من البنك الدولي المتعلق بشبكة الأمان الاجتماعي، على ان يتولى المجلس النيابي الكريم البحث في كيفية تمويل هذه البطاقة وتأمين وفتح الاعتمادات اللازمة. هذا مع العلم أن مجموع المستفيدين من قرض البنك الدولي وعددهم حوالي 160 ألف عائلة وبرنامج الفقر (NPTP) وعددهم 50 ألف عائلة، اي ما مجموعه حوالي 210 ألف عائلة.

**التوظيف:** إن الحاجة فقط الى 11 موظف للعمل في تشغيل أنظمة المعلوماتية المتعلقة بتنفيذ المشروع لدى رئاسة مجلس الوزراء، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة التربية والتعليم العالي، وسيصار الى الإعلان عن كل من لديه الرغبة بالتقدم للتوظيف على أن يكون الإختيار:

- إعتداد شركة متخصصة لإختيار موظفين يكون لديها الثقة والمعرفة ومعترف بها رسمياً في لبنان وأن يكون أجراً لقاء ذلك مدروساً.
- تعمل وزارة الشؤون الاجتماعية والبنك الدولي على وضع الوصف الوظيفي وعلى أساسه يتم إختيار الموظفين.
- أن يتقاضى الموظفون رواتبهم بالليرة اللبنانية وأن لا يتجاوز الحد الأقصى للراتب الـ 7 ملايين ليرة لبنانية كراتب أساسي للفئة الأولى منهم.

**خطة المشتريات:** تم التوافق على تنزيل الميزانية (الجدول مرفق ربطاً - ملحق رقم 2) ليصبح حوالي 10 ملايين دولار أميركي والمخصص لتغطية المصاريف التشغيلية للمكونات 1 و2 و3 و4.

إن المبلغ المتبقي والبالغ قيمته حوالي 21 مليون دولار سوف يحوّل الى الجزء الأول من المشروع والذي يعنى بتوفير التحويلات النقدية، وسيساهم في زيادة 14,257 عائلة ستستفيد من القرض.

سنعمل مع البنك الدولي لتحويل مبلغ يفوق 2,5 مليون دولار كهبة لتغطية وحدة الدعم غير المباشر في برنامج الأغذية العالمي (0.5%) وتكاليف دعم غير مباشر لبرنامج الأغذية العالمي البالغة (\$1,199,896). والمبلغ المتبقي سوف يستخدم قسم منه على المسح للتحقق من العائلات المحتاجة والقسم الآخر لتغطية مصاريف تشغيلية للبرنامج.

ملاحظة: أي مبالغ إضافية من فرق سعر الصرف أو مصاريف تشغيلية لم تصرف أو تستهلك من قبل البنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي والوزارات المعنية لأي سبب كان سيتم إعادة برمجتها واستخدامها كتحويل للمستفيدين بإضافة عدد من الأسر المحتاجة.

**الدفع بالليرة اللبنانية:** على وزارة الشؤون الإجتماعية، وزارة التربية والتعليم العالي، والوحدة المركزية في رئاسة مجلس الوزراء التقيد والالتزام بدفع كافة المصاريف بالليرة اللبنانية للشركات والعاملين والموظفين والأشخاص وغيرهم، ويحظر دفع أي مبلغ بالعملة الأجنبية إلا لشراء معدات كأجهزة كمبيوتر وغيرها المستوردة من الخارج .

**قواعد البيانات:** سيتم فتح التسجيل على قاعدة بيانات حديثة لمدة شهر واحد ضمن معايير محددة من وزارة الشؤون الإجتماعية التي ستقدم آلية لكيفية إتمام التسجيل مع الإلتزام أن يكون وقبل البدء بذلك، قد تم تحضير إستمارة يتبين فيها رقم الهوية لكل فرد من أفراد العائلة وسيتم الموافقة على الإستمارة من قبل اللجنة الوزارية، وستتم المقارنة والتدقيق مع برامج إستهداف الأسر الأكثر فقراً IMPACT و NPTP والبرنامج الوطني للتكافل الإجتماعي NSSP (مساعدة شهرية بقيمة 400,000 ل ل) ومراكز الشؤون الإجتماعية وستكون أولوية الإختيار للأسماء التي قدمت أرقام الهوية.

**التواصل:** سيصار إلى الإعلان بواسطة تلفزيون لبنان والتلفزيونات المحلية ووسائل الإعلام الأخرى عن كيفية التسجيل للإستفادة من القرض (حملات توعية، إرشادات، تثقيف، وغيرها). هناك شركات متخصصة في الإنتاج الإعلاني وفي إطار مساهمتها الكاملة بدعم خطوات الحكومة بما يختص بقرض البنك الدولي للعائلات الأكثر فقراً، سوف تتولى إنتاج الأفلام الدعائية والتثقيفية للتسويق الإعلاني بدون أي كلفة تقع على عاتق الدولة اللبنانية. وسيتم العمل على خطة الاتصال والتواصل من قبل الشركة مع وزارة الإعلام.

**المسح:** ستعمل وزارة الشؤون الإجتماعية على وضع آلية لتشغيل حوالي 480 عامل إجتماعي لديها مع الإستعانة بأشخاص من الصليب الأحمر وطلاب الجامعات والجمعيات والهيئات الإنسانية لتعبئة الإستمارات للأسر الأكثر فقراً أو التي تعيش تحت خط الفقر، وسيتم دفع مستحقات إضافية للعاملين بالليرة اللبنانية من هبة البنك الدولي الذي سيقوم بتحويل الأموال الى برنامج الأغذية العالمي، الذي بدوره سيدفع الى العمال الإجتماعيين كونه من الصعب جداً التحويل المالي من البنك الدولي الى وزارة الشؤون الإجتماعية. إن الهدف من المسح الشامل هو توسيع قاعدة البيانات للبرامج الإجتماعية لمساعدة المستحقين.

كيفية اختيار المستفيدين: يستخدم مشروع ESN منهجية إستهداف مدمجة، تجمع بين:

إعتماد منهجية صيغ الإختبار غير المباشر Proxy-means testing لتحديد الأسر التي تعاني من فقر مدقع عبر تحديد نمط الاستهلاك - مصدر الدخل - الأصول التي يمتلكونها - الطريقة الإحصائية لإحتساب درجة الرفاهية وتصنيف الأسر على هذا الأساس. سوف يتم إختيار أولئك الذين لديهم أدنى درجات الرفاهية وهم الأفقر في البلاد. وإعتماداً على التمويل نرسم خطأ لإختيار العائلات التي ستستفيد من البرنامج.

ومن ثم استهداف ضمن الفئات لتحديد أولويات الفئات الضعيفة إجتماعياً ضمن مجموعة الأسر التي تعيش في فقر مدقع، والتي تشمل:

- الأسر التي تعيلها نساء
- الأسر التي تتضمن أطفالاً (من 0 الى 17 عاماً)
- الأسر التي لديها أفراد ما بين 70 عاماً واكبر
- الأسر التي لديها أفراد من ذوي الإحتياجات الخاصة

الأثر الرجعي: بمجرد إبتداء المشروع بدفع المساعدات للمستفيدين، وفي حال تم التوافق على أشخاص جدد من خلال إكمال المسح، سيصار إلى دفع الأثر الرجعي لهذه العائلات.

النازحون السوريون: سيصار الى تعزيز قدرات وأنظمة وزارة الشؤون الإجتماعية ومراكز التنمية الإجتماعية التابعة لها، وزيادة سبل الحصول على خدمات إجتماعية جيدة للأسر الفقيرة والمهمشة من مختلف شرائح السكّان ومنهم النازحون السوريون.

اللجنة الوزارية: ستقوم اللجنة الوزارية المكلفة بالموضوع المتابعة والتدقيق والإشراف على سير الأعمال والتقديمات للأشخاص المشمولين بالخطّة. وضمان تنسيق السياسات الإجتماعية بين الوزارات / الوكالات والإشراف على المشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الإجتماعي.

اللجنة الوزارية مؤلفة من: رئيس مجلس الوزراء / رئيساً، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير المالية، وزير الشؤون الإجتماعية، وزير الصحة العامة، وزير التربية والتعليم العالي، وزير الداخلية والبلديات، وزير العمل، وزير الإقتصاد و التجارة، مدير عام رئاسة الجمهورية، أمين عام مجلس الوزراء.

اللجنة التقنية لمتابعة مواضيع الشأن الإجتماعي: خلال العمل على تنفيذ المشروع، تراقب تقدم المشروع وتعمل على حل القضايا الناشئة ورفع القرارات اللازمة الى اللجنة الوزارية والتنسيق والتعاون على أعلى المستويات والإشراف الشفاف على البرامج. وتعمل أيضاً كسكرتاريا للجنة الوزارية. كما ستعمل على:

- إدارة تقديم الطلبات والتحقق من المتقدمين (بما فيها جمع البيانات لقياس مستوى الدخل، وإحالة النتائج للوحدة المركزية)
- تقديم الخدمات الاجتماعية
- بناء قدرات العاملين الاجتماعيين في ادارة الحالات (case management)
- إدارة نظام آلية معالجة المظالم (الشكاوى)
- تنفيذ حملات التواصل والتوعية بالتنسيق مع وحدة الادارة المركزية

يتألف فريق العمل في وزارة الشؤون الاجتماعية في هذا المشروع: مدير الوحدة، منسق العمل / التحقيق الميداني، مسؤول نظام الشكاوى، مسؤول التواصل، مسؤول قاعدة البيانات، مسؤول أعمال تكنولوجيا المعلومات، مسؤول برنامج - خدمات اجتماعية، مسؤول برنامج - التحويلات النقدية، مسؤول برنامج - التعليم.

اللجنة التقنية مؤلفة من: وزير الشؤون الاجتماعية / رئيساً، مدير عام وزارة الشؤون الاجتماعية، مدير عام وزارة التربية والتعليم العالي، مدير عام إدارة التعليم المهني والتقني، مدير عام وزارة المالية، ممثل عن مصرف لبنان، مدير عام ادارة الإحصاء المركزي، المدير العام للمشروع، مدير وحدة المشروع - وزارة الشؤون الاجتماعية، ممثل عن البنك الدولي، ممثل عن برنامج الأغذية العالمي، ممثل عن الإتحاد العمالي العام وممثل عن المجلس الإقتصادي والإجتماعي.

وحدة الإدارة المركزية في السرايا: ستقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بإحالة الإستثمارات ونتائج المسح الى الوحدة لتكون مسؤولة عن أعمال الإشراف والتنسيق والقيام بحملات توعية وتواصل بشأن المشروع بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية، وعلى هذه الوحدة أن تتضمن المؤهلات المقبولة من البنك الدولي من حيث التكوين والمهام والإختصاص أو التوظيف وإخصائي السياسات الوقائية الاجتماعية، غير ذلك من الموارد الأخرى وفقاً لأحكام دليل عمليات المشروع. كما ستعمل على:

- قيادة التحضيرات لإعداد دليل عمليات المشروع
- إدارة قاعدة بيانات البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً
- التحقق من البيانات، والمراجعات مع قواعد البيانات الوطنية، معالجة بيانات الأسر وتقييمها وترتيبها حسب معادلات قياس مستوى الدخل
- المحافظة على معادلة قياس مستوى الدخل
- إدارة حملات التواصل والتوعية (روابط مع وزارة الاعلام)
- إدارة مهام المتابعة والتقييم والرصد
- إدارة مهام العمليات المتعلقة بالمشتريات والتوريدات والتعاقدات، والإدارة المالية، والتدقيق والمتابعة
- إدارة ومتابعة تطبيق المعايير والضمانات الاجتماعية والبيئية

الوحدة المركزية مؤلفة من: مسؤول المعلوماتية، مسؤول التواصل، خبير إحصائي، مسؤول إدارة مالية، مسؤول المتابعة والتقييم، مسؤول التوريدات والعقود، مسؤول معايير اجتماعية.

وحدة المشروع - وزارة التربية والتعليم العالي: ستقوم الوزارة بالتواصل مع الوحدة المركزية وتزويد الوحدة بالمعلومات المطلوبة. كما ستعمل على متابعة تنفيذ التحويلات الخاصة بالمدارس.

أنشاء وحدات جديدة: لن يتم انشاء أي وحدة جديدة في هذا المشروع ولا توجد أي كلفة اضافية لأي وحدة جديدة.

حلقة وصل مع المستفيدين: سنسعى الى تنظيم حلقة وصل (LINK or APP) تتيح لكل مستفيد الدخول للإطلاع على ما ورده من مساعدات سابقة أو مستقبلية، ولها طابع سري بحيث لا يستطيع أي شخص الإطلاع على المعلومات إلا المستفيد نفسه.

**التقارير:** على كل المعنيين بتنفيذ ما تقدم من جميع الوزارات المعنية أن يقدموا تقارير شهرية الى اللجنة الوزارية وتقارير فصلية الى المجلس النيابي وخاصة لجنة الشؤون الاجتماعية والصحة والعمل البرلمانية ولجنة المال والموازنة في مجلس النواب.

**الإستشفاء:** من غير الممكن أن تتم تغطية الاستشفاء من هذا القرض لأنه يعد تغييراً في البرنامج ويحتاج إلى موافقة مجلس إدارة البنك الدولي. هذا مع العلم أن برنامج الاستشفاء المطلوب هو جزء من مكون رقم 2 من قرض البنك الدولي من برامج صحية متصفة بالمرونة مع وزارة الصحة العامة. ووزارة الصحة العامة تعمل على هذا البرنامج الذي يساهم في تغطية كلفة الخدمة الاستشفائية وتوفير خدمة الرعاية الصحية.

هذا مع العلم أنه عند انطلاق النقاش مع البنك الدولي حول الـ ESSN، تم الإتفاق على أهمية التغطية الصحية الشاملة لكل فئات المجتمع اللبناني وليس حصراً للأسر الأكثر فقراً لأنها ركيزة أساسية من ركائز الحماية الاجتماعية التي تقوم حالياً وزارة الشؤون الاجتماعية بإعداد استراتيجية وطنية بشأنها مع عدد من الوزارات والإدارات والجهات المعنية. وتم الإتفاق مع البنك الدولي بأن يقتصر الـ ESSN على تأمين الأمن الغذائي وتفادي التسرب المدرسي عند الأسر الأكثر فقراً.

**تعاهد مع الجمعيات:** إنه مخصص لتقوية قدرات مراكز الخدمات الانمائية ووزارة الشؤون الاجتماعية لتقديم أفضل الخدمات المتخصصة للبنانيين المستفيدين منها ولا سيما في إطار حماية الفئات المهمشة وخاصة النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإحتياجات الإضافية مع الإشارة أنه وبعد تخفيض مبلغ الدعم للوزارة من عشرة ملايين الى ما يقارب الأربعة ملايين وثمانماية ألف دولار لم يعد من الممكن التعاقد مع منظمات أو جمعيات دولية او محلية لوضع خطط أو استراتيجيات أو تقديم خدمات اخرى لأن الأولوية اليوم هي لمساعدة العائلات الأكثر حاجة.

**حماية المعلومات الشخصية للمستفيدين:** عدم إستعمال أي من البيانات الشخصية للمستفيدين الا للغاية المتوخاة من هذا البرنامج حصراً. المرجع: قانون رقم 81 - صادر بتاريخ 2018/10/10 لا سيما الفصل الثاني منه، تجميع المعلومات ذات الطابع الشخصي ومعالجتها (ملحق رقم 3).

وزير المالية: د. غازي وزني

التاريخ: ٨ / ٢ / ٢٠٢١

التوقيع: 

وزير الشؤون الاجتماعية: د. رمزي مشرفية

التاريخ: ٨ / ٢ / ٢٠٢١

التوقيع: 

ملحق رقم 1  
اقتراح برنامج الأغذية العالمي

١٤

## إقتراح مشروع برنامج الأغذية العالمي لتوزيع بطاقات شبكة الأمان الاجتماعي للحالات الطارئة (ESSN) وعمليات التحويل النقدي 27 شباط 2021

استجابة لطلب الحكومة اللبنانية، يوضح هذا الاقتراح الطرق والميزانية لعمليات توزيع البطاقات والتحويلات النقدية ومراقبتها ضمن إطار برنامج شبكة الأمان الاجتماعي للحالات الطارئة (ESSN) المخطّط للحكومة اللبنانية.

### افتراضات رئيسية

استنادًا إلى وثيقة تقييم المشروع (PAD) الصادرة عن البنك الدولي (WB) والمتعلقة بشبكة الأمان الاجتماعي للحالات الطارئة (ESSN) لشهر ديسمبر 2020، فضلًا عن المناقشات الجارية حول الشروط المرجعية/الاختصاصات (TOR) لبرنامج الأغذية العالمي المتعلقة بشبكة الأمان الاجتماعي للحالات الطارئة، يغطي هذا الاقتراح (والميزانية) المهام الرئيسية لبرنامج الأغذية العالمي في المجالات الآتية:

1. توزيع البطاقات / رقم التعريف الشخصي على المستفيدين
2. عمليات التحويل النقدي وخدمات البطاقات (مثلًا مركز الاتصال)
3. استطلاعات مراقبة ما بعد التوزيع (PDMs)
4. رفع التقارير

- لا يشمل هذا الاقتراح الكلفة التقديرية والوقت اللازمين للتحقق من معلومات الأسرة، والتي ستكون خارج اختصاصات برنامج الأغذية العالمي، كما هو مبين في وثيقة تقييم المشروع الصادرة عن البنك الدولي لشهر ديسمبر 2020.
- قبول الحكومة اللبنانية للاقتراح التقني والمالي لبرنامج الأغذية العالمي استنادًا إلى الشروط المرجعية/الاختصاصات (TOR) المتفق عليها، و"الاتفاق الموحد" الموقع عليه بين الحكومة اللبنانية وبرنامج الأغذية العالمي، و"فعالية" مشروع البنك الدولي لشبكات الأمان الاجتماعي للحالات الطارئة (ESSN).
- الإعتبار أنّ باستطاعة مقدّم الخدمة المالية (FSP) إصدار 2,000 بطاقة في اليوم، وأنّ الحد الأقصى للبطاقات الشخصية التي يمكن إصدارها يتراوح بين 40,000 و45,000 شهريًا.
- يجب تعزيز القدرة على توزيع البطاقات وأرقام التعريف الشخصي إلى أقصى حد، بحيث يمكن توزيع 40,000 بطاقة شهريًا لدى اعتماد هذا المعدّل في التوزيع، ستكون هناك حاجة إلى أربعة أشهر لبلوغ الهدف المنشود، وهو 147,000 أسرة و14,257 أسرة إضافية.
- بغية تحقيق هذا المعدّل لتوزيع البطاقات، سيتم استخدام جميع مراكز الخدمات الاجتماعية والتوزيع والتي يبلغ عددها 230 مركزاً لتكون مواقع توزيع.
- يشمل هذا الإقتراح متابعة ومراقبة ما بعد التوزيع.

### ملخص الاقتراح

- العدد الإجمالي للمستفيدين: 147,000 أسرة إضافة إلى 14,257 أسرة تقريباً وهذا العدد قد يزيد بناء على تخفيض جديد في الميزانية
- مدّة المساعدة النقدية للمستفيدين: 12 شهرًا
- مدّة المشروع: 15 شهرًا (12 شهرًا + شهر واحد للتخصيص + شهرين للتقرير النهائي/الختامي)



## الجدول الزمني:

الشهر صفر	الشهر الأول	الشهر الثاني	الشهر الثالث	الشهر الرابع	الشهر الخامس
حصول برنامج الأغذية العالمي (WFP) على قائمة بالمستفيدين من الحكومة اللبنانية	إعداد القوى العاملة والمرافق، بما في ذلك تدريب الموظفين	الدفعة الأولى: حصول أول 40 ألف أسرة على مساعدة نقدية للشهر الأول	الدفعة الثانية: حصول 40 ألف أسرة على مساعدة نقدية للشهر الأول	الدفعة الثالثة: حصول 40 ألف أسرة على مساعدة نقدية للشهر الأول	الدفعة الرابعة: حصول 27 ألف أسرة على مساعدة نقدية للشهر الأول
عدد المستفيدين المتراكم	0	40 ألف أسرة	80 ألف أسرة	120 ألف أسرة	147 ألف و 14,257 أسرة إضافية أسرة*

\*إن العدد الإضافي من الأسر التي ستستفيد من البرنامج سيتم توزيع البطاقات لهم ضمن الشهر الخامس

## الشروط التي يجب توافرها لضمان سير العمل:

1- منح البرنامج (WFP) مهلة لا تقل عن شهر واحد للتخطيط وتوظيف موارد بشرية إضافية لتنفيذ مهامه (لتوزيع البطاقات، والإشراف والمراقبة ورفع التقارير بصورة منتظمة) وتدريب 120 مركز SDCs جديد على العمليات المتعلقة بالبرنامج الوطني للحد من الفقر NPTP/ شبكة الأمان الاجتماعي للحالات الطارئة (ESSN)، وموظفين إضافيين يتم تزويدهم من قبل الحكومة اللبنانية لتوزيع البطاقات/ وأرقام التعريف الشخصي وتوجيه المستفيدين.

2- الإدارة السليمة للحشود والإمتثال لبروتوكولات الصحة في مواقع التوزيع، بما في ذلك مضاعفة عدد المواقع (SDCs) إذ يمكن لكل موقع الآن استيعاب 50٪ فقط من سعة ما قبل جائحة كورونا COVID-19، وفتح مواقع توزيع إضافية غير مواقع SDCs.

3- في ما يتعلق بمقدم الخدمة المالية (FSP) Financial Service Provider

أ. تأمين عدد كافٍ من البطاقات لـ 147 ألف أسرة و 14,257 أسرة في بداية المشروع  
ب. المحافظة على معدل إصدار 2,000 بطاقة في اليوم (أي 44 ألف بطاقة في الشهر) وعدم تشكيل قيود بسبب الاضطرابات المدنية، وما إلى ذلك.

4- في ما يتعلق بالحكومة اللبنانية

أ. تدفقات التمويل المتفق عليها بين الحكومة اللبنانية، وبرنامج الأغذية العالمي، والبنك الدولي.

ب. تزود الحكومة اللبنانية البرنامج (WFP) بقوائم المستفيدين والمدفوعات ضمن إطار المكونين 1 و 2 من البرنامج. يمكن تقديم القائمة على دفعات (أي شهرًا بعد شهر) بطريقة تعزز الجدول الزمني الأمثل لتوزيع البطاقة إلى أقصى حد (أي قائمة تضم 40,000 أسرة على مدى 4 أشهر). يبدأ الشهر الأول من العمليات عند استلام الدفعة الأولى من قائمة المستفيدين. ومن شأن أي تأخير في توفير قوائم المستفيدين من قبل الحكومة اللبنانية نتيجة لعملية التحقق من المعلومات أن يؤدي إلى إطالة عملية توزيع البطاقات إلى ما بعد فترة الأشهر الأربعة المثلى. وتؤدي هذه التأخيرات إلى تمديد مدة المشروع وترتيب تكاليف إضافية.

ت. إمكانية تعبئة جميع مراكز الخدمات الاجتماعية (SDCs) والبالغ عددها 240 مركزاً في جميع أنحاء لبنان طوال فترة توزيع البطاقات البالغة 4 أشهر.

ث. يتم تدريب جميع موظفي مراكز SDCs وموظفي الدعم على عملية توزيع البطاقات / أرقام التعريف الشخصي وتوجيه المستفيدين، وخصوصاً مراكز ال SDCs الـ 120 الجديدة على عمليات البرنامج الوطني للحد من الفقر/ شبكة الأمان الاجتماعي للحالات الطارئة (ESSN/NPTP)، والمرافق الإضافية.

ج. تتكفل الحكومة اللبنانية بتغطية كامل تكاليف التوزيع في مراكز SDCs (موظفي وزارة الشؤون الاجتماعية - مراكز الخدمات والتوزيع SDCs، المرافق التي تشمل مواقع إضافية، التجهيزات، متطلبات الصحة والسلامة). ويتكفل برنامج الأغذية العالمي WFP بكلفة التوزيع في 32 موقعاً إضافياً.

#### افتراضات أخرى

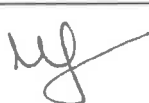

- تماشياً مع توصية الحكومة اللبنانية، ستكون التحويلات النقدية للمكونين 1 و 2 غير مقيدة (عبر استخدام بطاقة FSP). يشمل المكون 1 المساعدة النقدية الغذائية (100,000 ليرة لبنانية شهرياً للفرد) بالإضافة إلى المساعدة النقدية غير الغذائية (200,000 ليرة لبنانية شهرياً لكل أسرة). يشمل المكون 2 الرسوم التعليمية النقدية المدفوعة مباشرة للمدارس من خلال حساباتها المصرفية الحالية (من 245,000 إلى 385,000 ليرة لبنانية اعتماداً على الصف ونوع التعليم) والمساعدة النقدية التعليمية المباشرة للأسر (1,235,520 إلى 1,921,840 ليرة لبنانية اعتماداً على الصف الدراسي ونوع التعليم).
- تعتمد الرسوم المصرفية للمكون 1 على 1.5 دولار لكلّ تحميل و 0.25% لكل معاملة POS (نقطة بيع) في الحلقة المفتوحة (open-loop)، مع الافتراض أن 2.5% من المعاملات ستتم في الحلقة المفتوحة، والموصوفة بأنها "الخيار 5". هذا ويتم العمل مع المصارف على تخفيض المبلغ بشكل كبير.
- تستند الرسوم المصرفية للمكون 2 على 10 دولارات أمريكية / تحويل يتم كل 3 أشهر من العام الدراسي إلى عدد يقدر بـ 1,200 مدرسة في جميع أنحاء لبنان.
- فيما يعتمد الاقتراح الحالي على استخدام بطاقات مصرفية، يؤكد برنامج الأغذية العالمي (WFP) أنه يمكن خدمة جزء من الحالات (Caseload) (على سبيل المثال في المناطق التي تتوافر فيها أجهزة الصراف الآلي ATM / نقاط البيع POS بصورة محدودة) عن طريق تحويل الأموال. وستكون تكلفة هذه الآلية مشابهة جداً لهيكلية التكلفة المقدّمة في الاقتراح.
- إذا رغبت الحكومة اللبنانية في استخدام مصرف / مصارف مختلفة عن مقدم الخدمات المالية FSP الذي تعاقد معه برنامج الأغذية العالمي WFP إمتثالاً لعملية شراء تنافسية، فسيتعين على البرنامج WFP إطلاق مناقصة بموجب قواعد وأنظمة البرنامج WFP والتي من المتوقع إبرامها بعد 6 إلى 8 أشهر.

# ملحق رقم 2 خطة المشتريات



اتفاقية القرض: المشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الإجتماعي للإستجابة لجائحة كوفيد - 19  
والأزمة الإقتصادية في لبنان  
مشروع خطة الشراء

الملاحظات	قيمة التحويلات الأساسية \$	عدد السنوات	الوصف	المكوّن
قيمة التحويل وفق تكلفة المستفيد لـ 147 ألف أسرة	135,038,462	سنة واحدة	تحويلات غذائية	1 & 2
يستهدف نحو 87 ألف طالب	56,538,462	سنة واحدة	تحويلات غير غذائية	1 & 2
دفع الرسوم المدرسية مباشرة إلى حسابات المدارس المصرفية	21,141,000	3 سنوات	مبالغ نقدية تعليمية للطلاب	1 & 2
	2,001,780	3 سنوات	مبالغ نقدية تعليمية للمدارس	1 & 2
	<b>214,719,703</b>		<b>قيمة التحويلات للمستفيدين</b>	<b>1 &amp; 2</b>
الملاحظات	التكلفة المعدلة \$	عدد السنوات	الوصف	المكوّن
هبة من صندوق التمويل الخاص بعملية الطوارئ للبنان	(1,199,896)	سنة واحدة	خفضت وحدة الدعم غير المباشر في برنامج الأغذية العالمي من 4,5% إلى 1% ومنها الى 0.5% (تُدفع من خلال هبة) مع تكاليف دعم غير مباشر	1 & 2
	1,114,717	سنة واحدة	التكلفة التشغيلية المباشرة لبرنامج الأغذية العالمي	1 & 2
	1,700,000	سنة واحدة	الرسوم المصرفية تحت إشراف برنامج الأغذية العالمي	1 & 2
برنامج الأغذية العالمي	100,000	3 سنوات	توفير المساعدة التقنيّة لبناء قدرات الاختصاصيين الاجتماعيين وموظفي وزارة الشؤون الاجتماعية	3
عبر برامج وشركاء آخرين	0		تصميم حزم خدمات اجتماعية أساسية ومتخصصة ومشاريع تجريبية متعلقة بحزم خدمات اجتماعية واحتساب تكاليفها	3
	0		تقييم سريع لاحتياجات المستفيدين؛ تحليل الثغرات داخل المنظومات؛ تقييم الجودة، وغيرها	3
	0		تقييم أثر الخدمات الاجتماعية	3
عبر برامج وشركاء آخرين	4,700,000	3 سنوات	حزم الخدمات الاجتماعية لحوالي 150 مراكز من مراكز الشؤون الاجتماعية	3
	0		شراء المعدات ضمن إطار حزم الخدمات الاجتماعية الأساسية لمراكز التنمية الاجتماعية	3
دعم مجاني	20,000	سنة واحدة	وضع استراتيجية للتواصل والتوعية وتنفيذها	4
	6,000		توظيف شركة للتوظيف من خلال مناقصة	4
هناك دعم إضافي بقيمة 149 ألف دولار من صندوق التمويل	150,000	3 سنوات	وضع آلية لمعالجة المظالم وتنفيذها	4
	200,000	3 سنوات	وضع نظام مراقبة وتقييم وتنفيذه	4
	250,000	3 سنوات	وضع نظام رقابة (وزارة التربية والتعليم العالي) - يُحدّد في ما بعد	4
	0		نقاط تواصل واستشاريين فنيين (وزارة التربية والتعليم العالي) - تُحدّد في ما بعد	4
	300,000	سنة واحدة	طرف ثالث يقوم بعملية المراقبة عبر زيارات ميدانية الى منازل المستفيدين لـ 5% من عينات تمثيلية كل شهر ونصف بعد التوزيع	4
	24,000	سنة واحدة	مدقّق حسابات خارجي	4
	63,000	3 سنوات	مدير مشروع شبكة أمان اجتماعي طارئة	4
	18,000	سنة واحدة	مدير المشروع في وزارة الشؤون الاجتماعية	4

الملاحظات	التكلفة المعدلة \$	عدد السنوات	الوصف	المكون
	45,000	3 سنوات	موظف نقطة محورية في وزارة التربية والتعليم العالي وموظف الرصد والتقييم	4
	36,000	3 سنوات	ضابط قاعدة البيانات	4
	10,500	سنة واحدة	موظف مسؤول عن المشتريات	4
	10,500	سنة واحدة	موظف مختص بالإدارة المالية	4
	12,000	سنة واحدة	خبير في الإحصاء	4
	27,000	3 سنوات	ضابط الضمانات الاجتماعية	4
	10,500	سنة واحدة	اختصاصي في تكنولوجيا المعلومات - وحدة الإدارة المركزية	4
	10,500	سنة واحدة	مدير في مجال تكنولوجيا المعلومات - وحدة البرنامج الوطني للحد من الفقر في وزارة الشؤون الاجتماعية	4
	31,500	3 سنوات	مسؤول آلية معالجة المظالم في وزارة الشؤون الاجتماعية	4
	50,000		استحداث نظام تسجيل اجتماعي وطني	4
هبة من صندوق التمويل الخاص بعملية الطوارئ للبنان	-850,000		التحقق من الأسر عبر موظفي وزارة الشؤون الاجتماعية	4
	40,000		شراء معدات تكنولوجيا المعلومات وغيرها (رئاسة مجلس الوزراء)	4
	40,000		شراء معدات تكنولوجيا المعلومات وغيرها (وزارة الشؤون الاجتماعية)	4
	300,000		متفرقات	4
	625,000		رسوم مبدئية / مسبقة للبنك الدولي	4
	2,814,717		مجموع مصاريف المكون رقم 1 & 2	
	4,800,000		مجموع مصاريف المكون رقم 3	
	2,279,500		مجموع مصاريف المكون رقم 4	
	<b>9,894,217</b>		<b>مجموع مصاريف المكونات 1 الى 4</b>	
	214,719,703		قيمة التحويلات الأولية للمستفيدين	
	<b>224,613,921</b>		<b>مجموع التحويلات والمصاريف</b>	
	<b>246,000,000</b>		<b>قيمة القرض الأساسية</b>	
	21,386,079		القيمة المتبقية التي ستحول لزيادة عدد المستفيدين	
	1,500		قيمة التحويلات المقدره للعائلة الواحدة بالسنة \$	
	14,257		عدد العائلات التي ستضاف الى البرنامج	
	147,000		عدد العائلات الاساسي	
	<b>161,257</b>		<b>عدد العائلات الإجمالي</b>	
	<b>217,461,508</b>		<b>قيمة التحويلات للمستفيدين</b>	

ملاحظة: أية مبالغ و/أو مصاريف تشغيلية لم تصرف أو تستهلك من قبل البنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي والوزارات المعنية لأي سبب كان، سيتم إعادة برمجتها واستخدامها لإضافة عدد المستفيدين من الأسر المحتاجة.

مبلغ 2,500,000 دولار أميركي

#	العمل مع البنك الدولي لتحويل مبلغ 2,5 مليون دولار كهبة للمشروع	المبلغ \$
1	قيمة الهبة التي نعمل عليها	2,500,000
أ	وحدة الدعم غير المباشر وتكاليف دعم غير مباشر في برنامج الأغذية العالمي (0.5%) من قيمة التحويلات للمستفيدين	1,199,896
ب	تغطية مشروع المسح على عدد من العائلات المسجلة عبر موظفي وزارة الشؤون الاجتماعية والمستخدمين فيها وفي مراكز الخدمات الإنمائية والمتعاقدين معها بموجب عقود إيجارة خدمة والمتطوعين	850,000
ج	الرصيد المتبقي سوف يستعمل لتغطية المصاريف التشغيلية التي قد تطرأ على المشروع	450,104

ملحق رقم 3  
حماية المعلومات الشخصية



## حماية المعلومات الشخصية

المرجع: قانون رقم 81 - صادر بتاريخ 2018/10/10 لا سيما الفصل الثاني منه، تجميع المعلومات ذات الطابع الشخصي ومعالجتها.

### المادة - 87

1. تُجمع البيانات ذات الطابع الشخصي بأمانة ولأهداف مشروعة ومحددة وصريحة.
2. يجب أن تكون البيانات ملائمة وغير متجاوزة للأهداف المعلنة، وأن تكون صحيحة وكاملة وأن تبقى ميومة بالقدر اللازم.
3. لا يمكن في مرحلة لاحقة معالجة هذه البيانات لأهداف لا تتوافق مع الغايات المعلنة، ما لم يتعلق الأمر بمعالجة بيانات لأهداف إحصائية أو تاريخية أو للبحث العلمي.

### المادة - 88

على المسؤول عن معالجة البيانات ذات الطابع الشخصي أو ممثله، إعلام الأشخاص الذين تستقى منهم البيانات ذات الطابع الشخصي بما يلي:

1. هوية المسؤول عن المعالجة أو هوية ممثله.
2. أهداف المعالجة.
3. الطابع الإلزامي أو الإختياري للإجابة على الاسئلة المطروحة.
4. النتائج التي قد تترتب على عدم الاجابة.
5. الأشخاص الذين سترسل اليهم البيانات.
6. حق الوصول الى المعلومات وتصحيحها والوسائل المعدة لذلك.

يجب أن تتضمن الاستمارات المستعملة لجمع البيانات إيراداً صريحاً وواضحاً للمعلومات المحددة في الفقرة الأولى من هذه المادة.

### المادة - 89

عندما لا تجمع البيانات ذات الطابع الشخصي من الشخص المعني بها، فعلى المسؤول عن المعالجة اعلام الاخير شخصياً وبشكل صريح بمضمون هذه البيانات وبأهداف المعالجة وبحقه في الإعتراض على إجراء المعالجة.

يسقط هذا الموجب عندما يكون الشخص المعني على علم بالأمر أو عندما يكون إعلامه مستحيلاً أو يتطلب مجهوداً لا يتناسب مع المنفعة من الإجراء.